توسعة الدلالة النحوية في حذف الأسماء

د. علاء صبري دحام

قسم اللغة العربية، كلية التربية الأساسية، جامعة رابرين – رانية، إقليم كوردستان العراق

الملخص

درس القدماء فكرة التوسعة النحوية، أو الاتساع على أساس الخروج عن القاعدة النحوية، كما ذكرها سيبويه (ت 180ه) في الكتاب، والمبرِّد (ت 285ه) في المقتضب، ثم تطورت فكرة الاتساع لتشمل المعنى، فالأصل في الكلام هو نقل المعنى من المتكلم إلى المخاطب، ومن النحاة الذين ذكروا الاتساع في المعنى الرُّمَّاني(ت 384ه) في شرحه لكتاب سيبويه، ولكن آراءهم كانت مبثوثة في كتبهم غير مجموعة أو منظمة تنظيمًا كاملًا؛ لذلك بدأ النحاة المحدثون بتقديم دراسات حول التوسعة النحوية، ولكن لكل باحث آراءه المختلفة، وأسلوبه المتميز، فتقدمت بهذا البحث الذي فيه أسلوب مختلف عمَّا سبقه من دراسات إذ قام على استنباط دلالة التوسعة النحوية، من خلال الحذف في الأسماء، والمقصود بالأسماء: هي المصطلحات النحوية للأسماء من مبتدأ وخبر وغيرهما. وعُزِّزَ البحث بالشواهد القرآنية والشعرية، وقليل من الأحاديث، ليكون قائمًا على الشواهد الفصيحة، وما هذا البحث إلَّا خطوة باتجاه استكمال التأليف في التوسعة النحوية.

وقد استقامت خطة البحث على مقدمة وتمهيد وثلاثة مطالب وخاتمة، فكان عنوان التمهيد: التعريف بالعنوان، والمطلب الأول: حذف المرفوعات، والمطلب الثاني: حذف المنصوبات، والمطلب الثالث: حذف ما يعرب حسب موقعه في الجملة، وأخيرًا الخاتمة التي تضمنت أهم نتائج البحث.

الكلمات المفتاحية: التوسعة، الدلالة، الحذف، الأسماء.

Augmentation Grammatical Connotation when Omitting Nouns

Abstract

The ancients studied the idea of grammatical augmentation (increasing) based on departure from the grammatical rule, as mentioned by Sibawayh (d. 180 AH) in the book, and Al-Mubarrad (d. 285 AH) in Al-Muqtadab, But the idea of grammatical augmentation has evolved to include meaning, where the origin in speech is transfer of meaning from the speaker to the addressee, Al-Ramani (d. 384 AH) is one of the grammarians who mentioned the augmentation of the meaning in his explanation of the book of Sibawayh. However, the ideas of the grammarians that were published in their writings were not totally collected and systematic. Therefore, modern grammarians began to present studies on grammatical augmentation, each researcher has different opinions and style Distinguished. In this research, I presented a different style than the previous studies, it was based on deriving the meaning of grammatical augmentation by eliminating the names. The names are the grammatical terms for nouns such as subject, predicate, and others. This research was supported by Quranic and poetic evidence, and a few hadiths to be based on eloquent evidence. This research is only a step towards completing authorship in grammatical augmentation.

The research plan consisted of an introduction, a preface, three requirements, and a conclusion. Preamble Title: Define the title, first requirement: deleting the nominatives, the second requirement: omitting the accusatives, and the third requirement: deleting what is expressed according to its position in the sentence. Finally, the most significant findings of the search were mentioned in the conclusion.

Keywords: Augmentation, connotation, Omitting, Names.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على الهادي الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

يُعدُّ النحو العربي ذروة سنام العلوم اللغوية؛ لما له من أهمية كبيرة في تركيب الجملة، وتنوع قواعده، وتوسعها، حتى أننا نجد أكثر المؤلفات التي أُلفت في العربية ترجع إلى علم النحو، ويُعَدُّ أول علم أُلِّف فيه من العلوم العربية، عندما نحاه أبو الأسود الدؤلي (ت 69ه) بأمر أمير المؤمنين على بن أبي طالب – رضي الله عنه- وبعده توالت المؤلفات اللغوية، ومنها علم الدلالة التى ىمكن وصفها بروح العلوم اللغوية بما فيها علم النحو؛ إذ إنَّ الغاية من اللغة هي نقل المعنى، والدلالة تختص في دراسة المعنى، ومن هذا المنطلق البالغ الأهمية كان اختيار عنوان البحث " توسعة الدلالة النحوية في حذف الأسماء".

وترجع أهمية هذا البحث إلى جمعه بين ذروة سنام علوم اللغة (علم النحو)، وبين روح العلوم اللغوية (علم الدلالة)، كما يعد موضوع التوسعة النحوية من الموضوعات المتفرعة، والمتنوعة، وما الحذف إلَّا نوع من أنواع التوسعة، واللطيف فيه أنَّ الحذف الذي يعد إنقاص الجملة في لفظ من إلفاظها يقتضي ذلك أن ينقص المعنى، ولكنَّ البحث قدَّم ما هو عكس ذلك بأن المعنى يزيد في الحذف، ويقدم معنى لم يكن موجودًا قبل الحذف.

وتكمن صعوبات البحث في استقراء أمثلة الأسماء المحذوفة لمعرفة إن كان فيها معنى التوسعة، أو لا؛ لأنَّه كما هو معلوم ليست كل أنوع الحذف فيها سعة في الدلالة، وإنَّما قد يكون الحذف للاختصار فقط.

ويهدف البحث إلى بيان المعاني الخفية في الدلالة النحوية، وإن كان هذا البحث هو جزء من أجزاء الدلالة النحوية.

ومن إشكاليات البحث عدم وجود قواعد محددة للتوسعة النحوية، وهذا أدى إلى أن يجتهد الباحث في الغوص في مؤلفات النحويين والنظر في الشواهد اللغوية للوصول إلى الغاية.

ومن الأسئلة الرئيسة التي يجيب عنها البحث هي:

1- كيف نعرف أن هناك حذف في الجملة؟

2- كيف نقدر المحذوف؟

3- ما هي فائدة الحذف؟

والبحث محدد بأنواع الأسماء في المصطلح النحوي من حيث حذف هذه الأسماء بشرط أن يكون في حذفها زيادة في المعنى على ذكرها.

وسار البحث على المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع البيانات والمعلومات، وتوضيح العلاقة بين متغيرات البحث اعتمادًا على البيانات التي تمَّ جمعها.

وتعد مصطلحات البحث هي نفسها مصطلحات علم النحو، وقليل منها راجع إلى علم الدلالة، ومن تلك المصطلحات (المبتدأ، الخبر، الفاعل، المفاعيل، المصدر، المضاف، الصفة، الموصوف، الحال، التمييز، التوسعة).

ومن الدراسات السابقة للبحث، هي :

أطروحة دكتوراه بعنوان "البنى النحوية وأثرها في المعنى"، للباحث أحمد عبدالله حمود العاني، إشراف الدكتورة هدى محمد صالح الحديثي، جامعة بغداد، كلية الآداب، وقد اشتملت هذه الدراسة على بابين، وفي كلِّ باب عدد من الفصول؛ فأمَّا الباب الأول ، فكان عنوانه :"أحوال البنى النحوية" وقد انقسم على خمسة فصول : الفصل الأول : التقديم والتأخير. الفصل الثاني : الحذف والتقدير. الفصل الثالث : التعريف والتنكير . الفصل الرابع : الحصر والقصر. الفصل الخامس : الفصل والوصل.

وأمَّا الباب الثاني ، فكان عنوانه : "التناوب في البنى النحوية " وهو نمط آخر من أنماط التغيير، فإذا كان التغيير في الباب الأول قائمًا على أساس تغير مواضع الألفاظ باستبدال لفظ بلفظ أو وقوع لفظ مكان لفظ آخر على سبيل النيابة سواء أكانت النيابة بمعناها الاصطلاحي أم بمعناها اللغوي العام، ولكن بشرط أن يكون لذلك الاستبدال صلة بالألفاظ الأخرى، وقد تألف هذا الباب من أربعة فصول: الفصل الأول : نيابة الاسم عن الفعل. الفصل الثاني : التناوب بين الأسماء. الفصل الثالث : التناوب بين حروف المعاني. الفصل الرابع : انعدام المطابقة بين المتلازم من الألفاظ.

وما يعنينا من هذه الدراسة الباب الأول الفصل الثاني: الحذف والتقدير، حيث انقسم على ثلاثة مباحث، فكان المبحث الأول بعنوان حذف العمدة، والمبحث الثاني حذف العناصر المتلازمة، والمبحث الثالث حذف الفضلة.

والدراسة هذه على الرغم من قرب عنوانها من عنوان البحث إلَّا أنَّ الفرق بينهما كبير؛ فالمضمون مختلف من حيث الخطة الداخلية في توزيع المادة العلمية، وكذلك من حيث الاستشهاد وتحليل الشواهد واستنباط معنى التوسعة، فالأطروحة لسعة موضوعاتها أدى بها إلى تقليل الشواهد وعدم دراسة أنواع الحذف بالتفصيل، كما أنَّ الدراسة لا تهتم بما كان مختصًا بالتوسعة، وإنَّما تناولت أنواع الحذف جميعها.

كما أنَّني اطلعت على بعض المصادر التي تناولت موضوع التوسعة، والمقام لا يسع لأذكرها بالتفصيل ولكنني سأكتفي بذكر أسمائها: (دلائل الأعجاز، للشيخ عبدالقاهر الجرجاني (ت 471ه)، معاني النحو للدكتور فاضل السامرائي، الدلالة النحوية في كتاب المقتضب للمبرد، للدكتور سامي الماضي، الحذف والتقدير في النحو العربي، للدكتور علي أبو المكارم، اتساع الدلالة في الخطاب القرآني، للدكتور محمد نور الدين المنجد).

ونظرا لطبيعة البحث ومقتضياته استقرت هيكلية البحث على: مقدمة، وتمهيد بعنوان: التعريف بمصطلحات العنوان، وثلاثة مطالب، فكان المطلب الأول: حذف المرفوعات، والمطلب الثاني: حذف المنصوبات، والمطلب الثالث: حذف ما يعرب حسب موقعه في الجملة، وأخيرًا الخاتمة التي تضمنت نتائج البحث.

وأحب أن أنوَّه على أنَّ بعض الأسماء لم أذكرها؛ لأنها فضلة إذا حذفت لا تقدر، كالمفعول المطلق والمفعول فيه، والمفعول لأجله، والمفعول له، وإن قدر المفعول المطلق والظرف في بعض المواضع في حال كونها مضافة أو موصوفة فلا داعي لتكراره. وكذلك لم أذكر حذف بعض الأسماء كالمجرورات من المضاف إليه، والمجرور بحرف الجر؛ لأنِّي لم أجد في حذفها سعة في الدلالة.

واللّٰهَ أسألُ التوفيق والسداد، وأسأله العفوَ والغفران لِما بدا من خطأ أو زلل..

التمهيد

التعريف بالعنوان

أولا:- التعريف بمصطلحات العنوان.

- تعريف التوسعة .

لغة:- التوسعة من وَسَعَ وهو خلاف الضيق، والعسر[1]، فهي زيادة في الشيء عمَّا كان عليه.

اصطلاحا:- زيادة معنى على المعنى الأصلي، بتغيير في الجملة من غير زيادة في كلمات الجملة، وإنَّما بتغيير لفظ، أو حركة، أو حذف.

- تعريف الدلالة.

لغة:- هي الإبانة على الشيء بإمارة، أو علامة، وفيها لغتان فتح الدال وكسرها[2]، وقيل الفتح أعلى[3].

اصطلاحا:- ((علم دراسة المعنى))[4]

- تعريف النحو.

لغة:- له معان عدة في اللغة، منها الطريق، والجهة، والقصد[5].

اصطلاحا:- ((علمٌ به يُعرف أحوالُ أواخرِ الكلمات العربية إفرادًا وتركيبًا))[6].

- تعريف الاسم.

لغة:- الاسم من السمو، بمعنى العلو؛ لأنه تنويه ودلالة على المسمَّى[7].

اصطلاحا:- ((كلُّ كلمةٍ دَلَّتْ على معنى في نفسِها، ولم تتعرَّض بنيتها للزمان))[8]

---

1 - الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، (3/ 1298)، و ابن فارس، مقاييس اللغة، (6/ 109).

2 - الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، (4/ 1698)، و ابن فارس، مقاييس اللغة، (2/ 259).

3 - الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، (4/ 1698).

4 -أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص(11).

5 - الفراهيدي، العين، (3/ 302). والزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، (40/ 41).

6 - الحدود في علم النحو (ص: 434)

7 - ينظر: مقاييس اللغة، (3/ 99). والزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، (38/ 301).

8 - الأندلسي، الحدود في علم النحو، ص(440).

- تعريف الحذف .

لغة:- القطع، ومنه حذف الشعر قطعه، يقال حذَف الحجَّام الشعر، أي: قطعه[1].

اصطلاحا:- ((تقدير ما لا وجود له في اللفظ))[2].

وقد قال عنه شيخ البلاغيين عبد القاهر الجرجاني: ((هو باب دقيقُ المَسْلك، لطيفُ المأخذ، عجيبُ الأَمر، شبيهٌ بالسِّحْر؛ فإنكَ ترى به تَرْكَ الذكر، أَفْصَحَ من الذكْرِ، والصمتَ عن الإفادةِ، أَزْيَدَ للإفادة؛ وتَجدُكَ أَنْطَقَ ما تكونُ إذا لم تَنْطِقْ، وأَتمَّ ما تكونُ بيانًا إذا لم تُبِنْ؛ وهذه جملةٌ قد تُنْكِرُها حتى تَخْبُرَ، وتَدْفعهُا حتى تَنْظُرَ))[3].

والأصل في المحذوفات أن يدلَّ عليها دليل، فإن لم يدل دليل على المحذوف فهو لغو لا يجوز[4] ، وهذه الدلائل إمَّا: مقالية، أو حالية، أو فكرية[5]، والحذف يكون لغرض لفظي وهو وهو التخفيف، أو معنوي أي: يأتي الحذف بمعنى لو ذُكِرَ لزال هذا المعنى وهو ما يعنينا في بحثنا هذا، وهو ما اُصطُلِحَ على تسميته بالتوسعة في دلالة الحذف، وقد أشار إليها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في قوله السابق الذكر بأنَّ الحذف أزيد للإفادة.

ثانيًا:- نبذة مختصرة عن فكرة الاتساع النحوي.

كثير مِن النحاة مَن تناول مصطلح الاتساع أو الاتساع النحوي لِما يخرج عن القاعدة النحوية أو ما يسمى بالخروج عن الأصل، ويسمونه توسعًا، أي: توسع في الاستعمال، مثال على ذلك ما ذكره سيبويه (ت 180ه): ((باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى: لاتساعهم في الكلام، والإيجاز والاختصار فمن ذلك أن تقول على قول السائل: كم صيد عليه؟ و"كم" غير ظرف لما ذكرت لك من الاتساع والإيجاز، فتقول: صيد عليه يومان. وإنَّما المعنى صيد عليه الوحش في يومين، ولكنه اتسع واختصر. ولذلك أيضا وضع

[1]- الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، (4/ 1341). وابن منظور، لسان العرب، (9/ 39).

[2] - علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، ص(211).

[3] - الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص(163).

[4] - ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، (2/ 220)

[5] - الدمشقي، البلاغة العربية، (1/ 330).

السائل كم غير ظرف...))[1]، فسيبويه يجعل الحذف في هذه الأمثلة للإيجاز والاختصار من دون أن يذكر معاني الحذف، إذ جعل فائدتها لفظية فقط.

ثم سار المبرِّد في المقتضب على خطى سيبويه فيقول: ((سير بزيد يَوْمًا، وسير بزيد سيرًا. كل مَا لم تَجْعَلهُ من مصدر، أَو ظرف اسْما فَاعِلا أَو مَفْعُولا على السعَة لم يجز الْإِخْبَار عَنهُ؛ لِأَن ناصبه مَعَه؛ أَلا ترى أَنَّك إِذا قلت: سير بزيد سيرًا، فَجعلت قَوْلك "بزيد" تَمامًا فَإِنَّمَا هُوَ على قَوْلك: يَسِيرُونَ سيرًا وَإِنَّمَا يكون الرّفْع على مثل قَوْلك: سير بزيد يَوْمَان، وَولد لَهُ سِتُّونَ عَامًا فَالْمَعْنى ولد لزيد الْوَلَد سِتِّينَ عَامًا، وسير بِهِ في يَوْمَيْنِ، وَهَذَا الرّفْع الذى ذَكرْنَاهُ اتساع))[2]، فمصطلح الاتساع عند المبرِّد هو مختص بالقاعدة النحوية أي: فيما جاء الاستعمال اللغوي مخالفًا للقاعدة النحوية مما جُعِل فاعل أو مفعول لا يجوز الإخبار عنه بالظرف، وما ورد خلاف ذلك فسمَّاه المبرِّد اتساعًا.

ومن كلام النحويين على أن الاتساع في المعنى قول الرماني(ت384 ه) في شرحه لكتاب سيبويه: ((الذي يجوز في الاستثناء المنقطع المحتمل للمتصل إذا كان الثاني من غير جنس الأول، إلَّا أنَّه يصلح أن يحمل عليه؛ ففيه وجهان: النصب على الانقطاع، والبدل على أن الثاني يصلح أن يحمل على الأول على طريق الاتساع؛ للمبالغة في التشبيه))[3]. فبيَّنَ الرماني سبب الخروج عن الأصل ليفيد المبالغة.

وفي البحث مصطلح الاتساع مختص بالمعنى، فكل ما ورد من حذف يؤدي إلى زيادة المعنى على الجملة فهو اتساع في المعنى.

إذن الاتساع نوعان: الأول: اتساع في القاعدة النحوية، وهو ما كان مخالفًا للقاعدة النحوية، ولكن ورد الاستعمال به، والآخر: اتساع في المعنى، وهو ما كان فيه زيادة معنى على المعنى الأصلي.

---

[1] – سيبويه، الكتاب، (1/ 211).

[2] – المبرد، المقتضب، (3/ 104).

[3] – الرماني، شرح كتاب سيبويه، ص(473).

المطلب الأول

حذف المرفوعات

أولًا: - حذف المبتدأ.

1- حذف المبتدأ وجوبًا[1]، يحذف المبتدأ وجوبًا في مواضع عدة، منها:

أ- النعت المقطوع إلى الرفع، في مدحٍ نحو: مررت بزيد الكريمُ، أو ذمٍّ نحو: مررت بزيد الخبيثُ، أو ترحم نحو: مررت بزيد المسكينُ، فالمبتدأ محذوف في هذه المُثُلِ ونحوها وجوبًا: تقديره: هو الكريم، وهو الخبيث، وهو المسكين.

وقطع النعت بمخالفته عن الاتباع يلفت نظر المتلقي، لشيء مهم داع لهذه المخالفة فهو يشير إلى أنَّ المنعوت قد اشتهر بهذه الصفة، فهو لا يحتاج إلى أن يتعرف بها.

أمَّا القطع إلى النصب فيكون تقدير المحذوف فعل، ودلالة الجملة الفعلية الحدوث والتغيير، والقطع إلى الرفع يكون تقدير المحذوف فيها اسمًا وهو المبتدأ، ودلالة الجملة الاسمية الثبات واللزوم، وعليه فالقطع إلى الرفع أقوى في الوصف وأبلغ من الجملة الفعلية[2]، ويسأل سائل: ما فائدة حذف المبتدأ عن ظهوره؟ فالجواب هو: أن بظهور المبتدأ أصبحت الجملة مكتملة الأركان فيذهب منها استدعاء الانتباه لشيء مهم وهو مخالفة النعت لمنعوته، فحذف المبتدأ مع مخالفة النعت لمنعوته قد كوَّنَا لافتة تنبه المتلقي إلى أنَّ النعت وصل درجة عالية في المنعوت تصل لدرجة المبالغة، ولولا الحذف لما توصلنا إلى هذه الدرجة العالية.

وعلى ما تقدم فإنَّ التوسعة في الدلالة حصلت عندما خالفت حركة النعت المنعوت، فساوى النعت المقطوع النعت غير المقطوع في الوصف، وزاد عليه في المبالغة؛ لأنَّ النعت المقطوع كما ذُكِر آنفا فيه معنى المبالغة، وذكر الإمام الزركشي (ت794 ه) في كتابه البرهان في علوم القرآن: ((فصل الجمل في مقام المدح والذم أبلغ من جعلها نمطًا واحدًا))[3].

---

1 - ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (1/ 255- 256).

2 - السامرائي، معاني النحو، (1/ 74-75).

3 - الزركشي، البرهان في علوم القرآن، (2/ 446).

ومن شواهد سيبويه في باب ما ينصب فيه الاسم لأنَّه لا سبيل له إلى أن يكون صفة ... وتنصبه على المدح والتعظيم، كقول الخرنق من قيس بن ثعلبة[1]:

لا يَبعَدَن قَومي الّذينَ هُمُ ... سُمُّ العُداةِ وَآفَةُ الجُزرِ

النازِلينَ بِكُلّ مُعتَرَكٍ ... وَالطَيِّبونَ مَعاقِدَ الأُزرِ

يوجد لدينا نوعان من القطع في هذين البيتين وهما "النازليين، والطيبون" فالنازلين في أصله نعت لـ" قومي" فقومي فاعل مرفوع بضمة مقدرة، والنازلين قطع للنصب بفعل محذوف تقديره: أعني، أو أمدح، والنوع الآخر للقطع هو "الطيبون"، فالواو اعتراضية، والنعت مرفوع مثل المنعوت ولكن حكم عليه بالقطع؛ لأنَّه قطع الصفة التي قبله، لذا لا يرجع إلى النعت[2]، وإنَّما يكمل في القطع، فهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره "هم"، وكما ذكرنا سابقًا أن القطع يفيد المبالغة في النعت، فمقام البيتين هما المدح فخرجا بالقطع إلى المبالغة في المدح[3].

ومنه قول الشاعر هوبر الحارثي[4]:

تزوّد منّا بين أذناه طعنةً ... دعته إلى هابي التّرابِ عقيمُ

يذكر الشاعر بأنهم قتلوا رجلًا بطعنةٍ بين أذنيه، فأسقطوه قتيلا، وقد جاء بلفظ "عقيم" نعتًا لـ " طعنة" لكن طعنة منصوبة، وعقيم مرفوع، وهو من باب قطع النعت عن المنعوت للمبالغة، فهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره هي، ومعنى طعنة عقيم، طعنة نافذة قاتلة.

ب- حذف المبتدأ إذا كان خبره مصدرًا نائبًا مناب فعله: نحو قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾ [يوسف: 18]. جاء في التحرير والتنوير أنَّ (صَبْرٌ) نائب مناب الفعل اصبر، عُدِلَ به عن النصب إلى الرفع ليدلَّ به على الثبات واللزوم[5]؛ لأنَّه أصبح جملة اسمية بدلًا من الفعلية، وذلك لأنَّ النحاة في النصب يقدرون فعلًا

1 - البيتان من الكامل، وهما في: سيبويه، الكتاب، (2/ 57).

2- الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، (1/ 1010- 1011).

3 - البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، (5/ 41).

4 - البيت من الطويل، محمد بن محمد حسن شُرَّاب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، (3/ 28).

5 - ابن عاشور، التحرير والتنوير، (12/ 239)، والسامرائي، معاني النحو، (1/ 197).

محذوفًا، وفي الرفع يقدرون اسمًا محذوفًا، ومعلوم أن الجملة الاسمية تدلُّ على الثبات واللزوم والفعلية تدلُّ على الحدوث والتجدد، فبذلك دلَّ كلامُ سيدنا يعقوب -عليه السلام- على أنَّه سيلازم الصبر الجميل ويثبت عليه، وهو ما حصل معه فلم يشتكِ للناس ما أهمَّه من فِراق ولده يوسف حتى ابيضت عيناه من الحزن.

والتوسعة في الدلالة النحوية هنا محصلة من العدول والحذف، فأصل الجملة: اصبر صبرًا جميلًا، وهو أمر للنفس على الصبر، وحذف الفعل عند إرادة قوة التعبير، فقال: صبرًا جميلًا، ثم عدل بها من الفعلية إلى الاسمية، فقال: صبرٌ جميلٌ، للدلالة على الثبات والدوام[1]، والذي جعل هذه الجملة جملة اسمية ليدلَّ بها على الثبات واللزوم هو الحذف؛ لأنَّه لا يمكن أن تكون الجملة جملة اسمية إلَّا بتقدير محذوف الذي هو مبتدأ للخبر الظاهر، وهذا المبتدأ لا يكون في الظاهر؛ لأنَّه من الحذف الواجب، فبذلك يكون الحذف قد وسَّع دلالة الجملة.

وهذا كلام سيدنا يعقوب – عليه السلام- قد حققه بأن بقي صابرًا على أولاده وهو يعلم أنَّهم كاذبون في ادعائهم أكل الذئب ليوسف، ولم يشتكِ ما أهمه من الحزن على فِراق ولده.

ومن الشواهد الشعرية على هذا قول الشاعر[2]:

فقالتْ: حَنانٌ ما أتَى بك ههُنَا ... أذُو نَسَبٍ أم أنتَ بالحَيِّ عارِفُ

في هذا البيت يصف الشاعر حبيبته عندما رأته فخافت عليه من غيرة قومها، فطلبت منه إذا ما سأله أحد عن سبب وجوده في الحي بأن يقول أتى من أجل النسب، أو معرفة الحي[3].

فحنانٌ مصدر مرفوع على أنَّه خبر لمبتدأ محذوف تقديره "أمرنا"، أو: أمري حنانٌ، فهي تأمر نفسها بالتحنن عليه، بأن لا يعرفه قومها. ولمَّا رفع الشاعر المصدر وجعله جملة اسمية دلَّ بذلك على الدوام والثبوت في الحدث، أي: أمرها حنان دائم وثابت.

---

1 - ابن عاشور، التحرير والتنوير، (12/ 239)، والسامرائي، معاني النحو، (2/ 167).

2 - البيت من الطويل، سيبويه، الكتاب، (1/ 320).

3 - البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (2/ 113).

ومثل هذا أيضا قول الشاعر[1]:

يَشْكُو إليّ جملَي طُولَ السُّرَى ... صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلانا مُبْتَلَى

أي: أمرنا صبرٌ جميلٌ، والكلام فيه مثل ما سبق من شاهد الآية الكريمة.

ت- أن يكون الخبر مخصوص (نعم أو بئس)، نحو: نِعمَ الرَّجُلُ عبدُاللّٰه.

واختلف النحاة في إعراب المخصوص بالمدح (عبداللّٰه) فمنهم من يعربه: مبتدأ خبره الجملة التي قبله، ومنهم من يعربه: خبر لمبتدأ محذوف أي: هو عبداللّٰه، فيكون قد ذكره مرتين، وفي هذا التقدير الإعرابي معنى المبالغة في المدح أو المبالغة في الذم لتكراره وعلى هذا التقدير يكون فيه زيادة في الدلالة[2]، ولولا الحذف الواجب لما كرر المخصوص مرتين ليحمل معنى المبالغة.

قال جرير يمدح عمر بن عبد العزيز -رضي اللّٰه عنه-[3]:

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا ... فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا

فـ "زادُ" مخصوص بالمدح، مرفوع على الرأي الثاني أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو، فيكون فيها مبالغة في المدح لذكره مرتين.

ث- الاسم المرفوع بعد لاسيما، نحو: قام القوم لاسيما زيدٌ، فالاسم الواقع بعد لاسيما إمَّا أن يكون مجرورًا بالإضافة إلى سيّ، وإمَّا أن يكون مرفوعًا على أنَّه خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا تقديره هو زيد[4]، ففيه من زيادة معنى المبالغة لِمَا في اللفظ من تكرار الاسم بالضمير ثم بالتعيين، وهذا التكرار لم يكن محصلًا لولا الحذف؛ لأنَّه لا يكون في الظاهر فهو من الحذف الواجب.

2- حذف المبتدأ جوازًا[5]:

أ- بعد فاء جواب الشرط: وهذا الحذف يفيد الإطلاق، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ﴾ [فصلت: 46]، يذكر المفسرون تقدير المحذوف بتقديرات متقاربة

---

[1] - البيت من الرجز، سيبويه، الكتاب، (1/ 321).

[2] - ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص(143)، و ابن الخباز، توجيه اللمع، (ص: 390).

[3] - البيت من الوافر، العيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، (4/ 1527).

[4] - الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح في النحو، (1/ 172).

[5] - ابن مالك، شرح التسهيل، (1/ 286- 287).

منها: فعمله لنفسه[1]، فالعمل الصالح لنفسه[2]، وذلك بأن يجد مجازات هذا العمل في الدنيا، وأجره لنفسه[3]، بأن يجد مجازات هذا العمل في الآخرة أيضًا، وكل هذه المعاني مرادة، والحذف يفيد الإطلاق فيشمل هذا كله، فالذي يعمل الصالح يعود له أجر العمل، وكذلك يرجع له من هذا العمل الصالح بأن يجد من يعمل معه هذا العمل الصالح كَبِرِّ أبنائه به، ومساعدة الناس له، وغيرها من الأعمال الصالحة، فبالحذف تحققت التوسعة بأن شَمِلت الدلالة على العمل وعلى الأجر.

ومن شواهده أيضًا قوله تعالى: ﴿.. وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنْفُسِكُمْ..﴾ [البقرة: 272]" فَحَذَفَ المبتدأ بعد فاء الجزاء؛ ليتسع المعنى بإطلاقه دون تحديده بلفظ، فيكون تقديره : فالخير لأنفسكم، أي: في الدنيا، وكذلك: أجره لأنفسكم، أي: في الآخرة، أمَّا من حيث الدنيا فإنَّ جزاء الله عظيم فيجزي على الإنفاق بالتعويض بالمال وكذلك الأجر، أمّا عن المال فلحديث النبي- صلى الله عليه وسلم-: ((مَا نَقَصَ مَالٌ مِنْ صَدَقَةٍ..))[4]، فيكون في الحذف اتساع في الدلالة لتشمل زيادة المال، والأجر.

ب- يُحذف المبتدأ بعد القول وذلك لدلالة ما قبله عليه، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ﴾ [الذاريات: 29]، أي: أنا عجوزٌ عقيمٌ.

ففي حذف المبتدأ من هذه الآية تعجيل في لفظ الخبر لبيان أهميته، فالمرأة إذا كانت عقيم في شبابها ثم كبرت حتى بلغت سن العجز يستحيل أن تحمل، لذا فقد أصابت السيدةَ سارةَ الدهشةُ [5] مما سمعت وعجلت بلفظ ما فيه سبب استغرابها: (عَجُوزٌ عَقِيمٌ).

ومنه قول الشاعر[6]:

---

[1] – العلوي، تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، (25/ 400).

[2] – محيي الدين درويش، إعراب القرآن وبيانه، (8/ 575).

[3] – الأبياري، الموسوعة القرآنية (11/ 125)، و لجنة من علماء الأزهر، المنتخب في تفسير القرآن الكريم، ص(712).

[4] – الطبراني، المعجم الأوسط : برقم: 2270، (2/ 374).

[5] – محيي الدين درويش، إعراب القرآن وبيانه، (9/ 314)، ومناهج جامعة المدينة العالمية، الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم – جامعة المدينة ص(298).

[6] – البيت من بحر الخفيف، الزمخشري، دلائل الإعجاز ص (238).

قَالَ لِيْ: كَيْفَ أَنْتَ؟ قُلْتُ: عَلِيْلُ ... سَهَرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيْلُ

أي: أنا عليل، إذ حذف المبتدأ للدلالة على أهمية الخبر وهو ما يلزم الانتباه إليه لأهميته، وهو بيان حاله وما آل إليه من مرض وهم وحزن، والحذف بيَّن أهمية الخبر وأنَّه مستحق للانتباه والاهتمام.

ت- حذف صدر صلة الموصول[1]، نحو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: 69]، والتقدير: أيهم هو أشد[2]، إذ حذف المبتدأ (هو) وأبقى الخبر(أشدُّ) وذلك لبيان أهمية الخبر وهو ما يجب الالتفات إليه لأهمية ذكره حيث العقوبة الواقعة على من يحمل صفة العتي والتكبر على الله في سياق وعيده يوم القيامة.

ومنه قول الشاعر[3]:

إذَا مَا لَقيتَ بَنِي مَالِكٍ ... فَسلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

أي: فسلم على أيُّهم هو أفضل، فأفضل خبر لمبتدأ محذوف تقديره "هو"، فحذف المبتدأ لتتسع الدلالة في بيان أهمية الخبر وهو أفضلية من يسلم عليه، والتركيز على تحقيق الأمر بأن يسلم على الأفضل.

ثانيا:- حذف الخبر.

يُحذَفُ الخبر وجوبًا في أربعة مواضع ذكرها النحاة[4]، ولم أجد في حذفها توسعة في المعنى، وإنَّما حُذِفَت للاختصار، لذا نذكر مواضع حذف الخبر جوازًا التي تتحقق فيها توسعة الدلالة النحوية.

1- حذف الخبر جوازًا:

أ- الخبر بعد لولا الامتناعية وله ثلاثة أحكام[5]:

---

[1] - الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، (1/ 245).

[2] - محيي الدين درويش، إعراب القرآن وبيانه، (6/ 139).

3 - البيت من المتقارب، العيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، (1/ 400).

[4] - ابن الحاجب، الكافية في علم النحو، ص(17)، وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (1/ 247- 254).

[5] - ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، (1/ 208)، و الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح في النحو/ (1/ 224)، و البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، (5/ 118)، و النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، (1/ 217).

فالحكم الأول: حذف الخبر وجوبًا إذا قدر بكون مطلق نحو: لولا عليٌّ لهلك عمرُ. وفي هذه الحالة يُحذَفُ الخبر وجوبًا وتقديره: موجود.

والحكم الثاني: أن يكون الخبر كونًا مقيدًا لم يدلّ عليه دليل، وذلك نحو: لولا زيدٌ سالمنا ما سَلِمَ. فالخبر هنا واجب الإظهار؛ لأنه مقيد وإذا حُذِف لا يظهر معناه.

والحكم الثالث: أن يكون الخبر كونًا مقيدًا قد دلَّ عليه دليل فيجوز حذفه، نحو جواب الاستفهام : هل درَّسك زيد؟ فتجيب: لولا زيدٌ ما نجحتُ. أي: لولا زيد درَّسني ما نجحتُ. وفائدته الاختصار ولا أرى في مثل هذا الحذف توسعة للمعنى.

وفي الحكم الأول موطن الشاهد على توسعة الدلالة النحوية في حذف الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: 31]، حيث حذف خبر لولا، والنحاة يقدرون خبر لولا بـ موجود[1]، وفي هذا الموضع لا أرى فيه صحة تقدير موجود؛ لأنَّه يتنافى مع المعنى فلا يمكن مجرد وجودهم يكون سببًا في إدخالهم النار، ولكن التقدير يتسع ليحتمل أسباب المنع من الإيمان، أي: لولا أنتم أضللتمونا، أو لولا أنتم صددتمونا، أو لولا أنتم منعتمونا وغيرها من التقديرات التي توافق المعنى، وكل هذه التقديرات تصح وتتوافق مع اختلاف الناس في جميع الأزمان، وهذا من الدقة والسعة في التعبير ليشمل جميع المواقف المختلفة.

ومنه قول الشاعر[2]:

لولا رجاءُ لقاءِ الظاعنينَ لَمَا ... أبقَتْ نواهم لنا روحًا، ولا جسدًا

أي: لولا رجاء لقاء الظاعنين يصبرنا، ويأملنا، ويقوينا، فيكون لقاء الظاعنين أي: الراحلين هو سبب بقائه على قيد الحياة وتصبره على بعدهم، فحذف الخبر لتتسع الدلالة في تقدير الخبر؛ لأنَّ أسباب الحياة أكثر من أن تحصر بكلمة واحدة.

ب- إذا كان الخبر اسمًا موصولًا واقعًا بعد همزة استفهام إنكاري، وكان الخبر على عكس المبتدأ في الصفة، فجائز حذفه، نحو قوله تعالى: ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ

1 - ابن قيم الجوزية، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، (2/ 819).

2 - البيت من البسيط، المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص(599)، ومحمد شرَّاب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، (1/ 340).

بِمَا كَسَبَتْ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾ [الرعد: 33]. مَنْ: اسم موصول مبني في محل رفع مبتدأ، خبره محذوف تقديره: كمن ليس بقائم[1]، وعليه يكون تقدير الكلام: أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ كمن ليس بقائم، "فمَن" الأولى مبتدأ، "ومَن" الثانية في محل رفع خبر المبتدأ. وفي حذف الخبر سعة في التعبير حيث نزَّه الله – تعالى– نفسه من أن يقرن الذي ليس بقائم على نفسه فضلا عن غيره مع الله الذي هو قائم على كل نفس، وتحقيره للمحذوف بأن يكون شريكًا لله – سبحانه– ، فمعنى التنزيه للمبتدأ والتحقير للخبر تحصل من حذف الخبر.

ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَتَّقِي بِوَجْهِهِ سُوءَ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [الزمر: 24]. فـ(مَن) اسم موصول مبني في محل رفع مبتدأ، خبره محذوف تقديره (كمن أمن العذاب)[2]، وغاية الحذف هنا على عكس ما في الآية السابقة وهو تكريم المحذوف من أن يذكر مع المبتدأ؛ لأنَّهما على صفة متعاكسة، فالمبتدأ مهان؛ لأنَّه في العذاب، والخبر على عكسه لذا لم يذكر معه تكريمًا له، وقد اكتسب هذا التكريم من الحذف فأدَّى الحذف إلى توسعة الدلالة.

ت– حذف الخبر من جملة جواب الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ [البقرة: 237].

فنصفُ: مبتدأ مرفوع، خبره محذوف، واختلف اللغويون في تفسيره، فمنهم من قدره بـ (لهن) أي: فلهن نصف ما فرضتم[3]، وبعض قدره بـ (عليكم) أي: فعليكم نصف ما فرضتم، وبعض اللغويين جوز الرأيين[4]، ومن هنا تظهر فائدة الحذف حيث إنَّ كلا التقديرين محتمل ومراد، فالأول: أن يكون النصف للمطلقات، والثاني: أن يكون الواجب على المطلِّق دفع نصف الفريضة، وهذا الحذف وسَّع المعنى بأن يلزم المطلِّق الأداء وأن يكون الأداء إلى المطلقة نفسها، وهذان المعنيان تحصلا من الحذف.

---

[1] – مناهج جامعة المدينة العالمية، الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم ص(309).

[2] – الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، (4/ 125)، و محيي الدين درويش، إعراب القرآن وبيانه، (8/ 412).

[3] – ابن عاشور، التحرير والتنوير، (2/ 463).

[4] – أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير (2/ 534)، و الصافي، الجدول في إعراب القرآن، (2/ 506)، والدعاس، إعراب القرآن (1/ 100).

ومنه قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ﴾ [البقرة: 229]، فإمساك مبتدأ خبره محذوف، ويقدر بأكثر من تقدير يصلح كل واحد منها مع السياق فيكون في الحذف اتساع في الدلالة، فيقدر الخبر بـ "عليكم"، فيكون واجبًا عليكم، ويقدر الخبر أيضًا بـ "أمثل من غيره"[1] أي: أفضل، فيكون النص يحتمل الوجوب والأفضلية، وكلاهما مطلوب ومقصود فيكون الحذف قد وسَّع الدلالة.

ثالثا: - حذف الفاعل.

الفاعل في الغالب يكون مستترًا فيقدر له ضميرًا، وقليلًا ما يحذف، والفرق بين الاستتار والحذف، هو أن الحذف يمكن النطق به، أمَّا المستتر فلا ينطق به، وإنَّما يقدر له الضمير سواء أكان واجب الاستتار أم جائز الاستتار[2].

مواضع حذف الفاعل[3]:

1- أن يكون العامل مبنيًا للمجهول: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ ﴾ [الحج: 73]، والحذف فيه واجب، وينوب عنه نائبه.

أمَّا دلالة حذف الفاعل في الفعل المبني للمجهول فقد ذكر النحاة تسعة أغراض أحدها: لفظي وهو الإيجاز كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ﴾ [الحج: 60]. فالفعل المبني للمجهول هو عوقب لم يذكر فاعله اختصارًا للكلام[4].

أمَّا الأغراض الثمانية الباقية فهي أغراض معنوية[5]:

أ- الجهل بالفاعل، نحو: سُرِقَ المتاعُ، يقول هذا مَن لا يعلم الفاعل (السارق).

ب- العلم به، نحو: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: 37] ففاعل خلق الإنسان معلوم لا ينكره أصحاب العقول السليمة لذلك لم يذكر الفاعل لاشتهار العلم به.

ت- عدم تعلق غرض بذكره، وقد يكون في ذكره توهم أن هذا الحكم مختص بهذا الفاعل دون غيره، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: 48] أيًّا كان

---

[1] - عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، (8/ 306).

[2] - ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (1/ 95).

[3] - عباس حسن، النحو الوافي، (2/ 70).

[4] - أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، (6/ 225)، والسامرائي، معاني النحو، (2/ 71).

[5] - المرجعان السابقان.

فاعل الإشراك. وقوله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظُلِمَ﴾ [النساء: 148] أي: أيًّا كان المظلوم، وهذا الحذف يفيد الإطلاق والعموم.

ث- الخوف من الفاعل، نحو: هُدِمَ البناءُ، يقول هذا من يخاف مِن فاعل الهدم، فلا يذكره، أو: قُتِلَ زيدٌ، حين يقول هذا القول وهو يعلم من القاتل ولكن يخافه فلا يذكره.

ج- الخوف على الفاعل، نفس المثال السابق إذا قيل: قُتِلَ زيدٌ، فلا يذكر الفاعل "القاتل" خوفًا عليه حتى لا يُقتل.

ح- الإبهام، نحو: تُصِدِّقَ على المسكين، يقال هذا عندما يراد إبهام الفاعل فلا يراد ذكره حتى لا يعرف فيكون له أجر كبير على الصدقة.

خ- التحقير، وذلك بعدم ذكر الفاعل تعظيما للمفعول به، نحو: أوذي رسولُ اللهِ – صلى الله عليه وسلم-، فحذف الفاعل لتحقيره عن ذكره مع المفعول به.

د- التعظيم، وذلك التعظيم للفاعل في أن يذكر مع المفعول به، نحو: خُلِقَ الخنزيرُ. ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾ [النساء: 51] فلم يذكر فاعل الإتيان (الله جلَّ جلاله) تعظيما له.

تنوع الدلالة في بناء العامل للمجهول حسب السياق، وهذا التنوع أساغه الحذف للتتسع فيه الدلالة بأقل عبارة.

وهناك معنى لم يذكره النحاة، وإنَّما التمسته من الأمثلة، وهو (الإطلاق والعموم)، ففي قولنا: أوذي رسولُ اللهِ – صلى الله عليه وسلم- . في هذا المثال ذُكِر لتحقير المحذوف، ولكن قد يفيد معنى آخر وهو الإطلاق والعموم، فنحن نعلم أنَّ رسولنا الكريم -عليه الصلاة والسلام- قد أوذي من عدد من المشركين ليس بقليل، كما أنَّه أوذي بصورة غير مباشرة من بعض مواقف المسلمين، فنرى الحذف قد وسَّع الدلالة لتشمل أنواعًا من المؤذين أكثر من أن يذكروا في لفظ الفاعل.

وكذلك في نقطة عدم تعلق غرض بذكره، ومثاله قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: 48]، حذف فاعل الإشراك ليفيد الإطلاق والعموم فأيًّا كان المشرك من إنس مهما علت رتبته في الدنيا، أو جن، فلا يغفر له.

2- أن يكون العامل مصدرًا، نحو: إكرامُ الوالدِ واجبٌ، فيختص المصدر بجواز حذف فاعله، ولا يجوز ذلك مع الفعل، بل يضمر الفاعل معه[1]، ومنه قوله تعالى: ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ (14) يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [البلد: 14، 15]، فإطعامٌ مصدر عامل قد نصب "يتميمًا" مفعولا به، وحذف فاعله وتقديره أنتم. ومنه قول الشاعر[2]:

بضربٍ بالسيوفِ رؤوسَ قومٍ ... أزلنا هامَهُنَّ عنِ المَقيلِ

والتقدير: بضرب أنتم، فحذف فاعل المصدر[3].

وحذف فاعل المصدر الدال على الطلب ليبقى الفاعل عامًا مطلقًا غير محدد، ففي الآية الكريمة "أو إطعام" فيه أمر بالإطعام فيكون المأمور عام يشمل كل سامع.

أما إن كان المصدر على الخبر، فيفيد الشمول أيضًا، ففي قول الشاعر بضرب بالسيوف لم يذكر الفاعل فيكون الفاعل عامًا غير محدد، لهذا فهو يحمل معنى المبالغة في الحدث.

المطلب الثاني

حذف المنصوبات

أولا:- حذف المفعول به.

حذف المفعول به على ضربين:

1 - الحذف اختصارًا: وهو أن يحذف من الكلام لفظ لكنه مرادٌ معنًى وتقديرًا[4]، ولا يحذف إلًا لدليل من الصنعة النحوية أو المعنى.

فأمًا مثال الصنعة فيتمثل في حذف ضمير المفعول به من جملة صلة الموصول كما في قوله تعالى: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: 40] ، أي: أنعمتها، وهذا لا

[1] - عباس حسن، النحو الوافي، (2/ 70).
2 - البيت من الوافر، سيبويه، الكتاب، (1/ 116).
[3] - ابن الخشاب المرتجل في شرح الجمل، ص(242- 243).
[4] - ابن يعيش، شرح المفصل، (1/ 418).

يعنينا في بحثنا؛ لأنَّه لايؤدي إلى التوسعة في المعنى، وإنما هو إيجاز الكلام لتوصيل المعنى بأقصر عبارة[1].

أمَّا الحذف الذي يدلُّ عليه المعنى، فيؤدي إلى التوسعة النحوية فهو الآتي:

أ- إفادة العموم: قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إلى دَارِ السَّلَامِ﴾ [يونس: 25] أي: يدعو عباده جميعهم، لأن الحذف يؤذن بالعموم[2]. ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ وَمَا هَدَى﴾ حذف المفعول به؛ لأنَّ ذكر المفعول به سيكون مقيدًا للذين أضلهم، ولكن عدم ذكر المفعول به يكون أخرجه مخرج العموم فيشمل: أنَّه لم يهدِ قومه، أو أيَّ أحدٍ غيرهم فيكون زيادة في التنكيل به[3].

ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [يس: 14]، فقال: فعززنا ولم يقل فعززناهما، إذ حذف الضمير الذي هو المفعول به، لتتسع الدلالة فتشمل: التعزيز للرسل، وكذلك للرسالة؛ لأنَّه لو قال فعززناهما لصار التقوية للرسولين، ولكن لمَّا حذف دخل في العموم ليشمل تقوية الرسولين، وتقوية الرسالة.

ب- للإكرام والتعظيم: قال تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: 3] لم يرد الله -عزَّ وجلَّ- أن يواجه نبيه - صلى الله عليه وسلم- بالقلي فيقول: (وما قلاك) إكرامًا له وتعظيمًا[4]، فالحذف أدى إلى معنى التكريم والتعظيم.

ت- الاحتقار: وهو عكس التعظيم وهذا ممَّا يدل عليه سياق الجملة، ومنه قوله تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي ﴾ [المجادلة: 21] في سياق الآيات التي قبل هذه الآية ذكر الله -سبحانه وتعالى- حزب الشيطان والذين يحادون الله ورسوله فيكونون من جملة الكافرين وعليه يكون تقدير المفعول به (الكافرين) أو من كان من جملتهم إلَّا أنَّ الله -جلَّ ذكره- لم يذكرهم تحقيرًا لهم[5].

---

[1] - السامرائي، معاني النحو، (2/ 93).

[2] - عبد العزيز عتيق، علم المعاني، ص(130).

[3] - السامرائي، معاني النحو، (2/ 93).

[4] - المرجع السابق، (2/ 94).

[5] - ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (2/ 164)، والسامرائي، معاني النحو، (2/ 94).

ث- الاستهجان: كقول أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: ((ما رأيت منه ولا رأى مني))، أي: العورة[1].

ج- التهويل: كقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ (4) ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [النبأ: 4، 5] التقدير - والله أعلم- : سيعلمون ما يحل بهم من العقوبات، فيكون وعيدا للكافرين؛ والمجهول يكون فيه التخويف أكثر من المعلوم، ويحتمل أيضًا أن يكون المقصود المؤمنين فيكون وعدًا لهم، وعليه حذف المفعول ليتسع المعنى فيكون وعدًا للمؤمنين، ووعيدا للكافرين[2].

2- الحذف اقتصارًا، وهو عدم ذكر المفعول به لأنَّه غير مراد، وهو أن تقتصر على الحدث وصاحبه دون إرادة المفعول[3].

وقد يكون الحذف في مفعول واحد في الفعل المتعدي إلى مفعولين، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: 5]، في الآية الكريمة ذكر المفعول به الأول للفعل يعطي وهو الكاف، وهو المعطى له، ولم يذكر المفعول الثاني وهو نوع العطاء، ففي غير القرآن نقول: يعطيك أبوك المالَ، فيكون المال المفعول الثاني للفعل أعطى، ولكن في الآية الكريمة لم يذكر المفعول الثاني، وهذا الحذف يفيد الإطلاق، فالكريم -جلَّ جلاله- إذا أعطى أبهر المعطى له، فيكون فيه سعة العطاء لذلك لم يحدد نوع العطاء، وقد تحصلت هذه السعة في الدلالة من خلال حذف المفعول به.

وقد يكون الحذف في كلا المفعولين، عندما يراد مجرد الحدث دون تعلق بشيء آخر، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ [الليل: 5]، نرى في الآية الكريمة أنه حذف مفعولي أعطى، فيكون التركيز على الحدث وهو الإعطاء، أمَّا نوع العطاء والمعطى له، لم يذكره وذلك للإطلاق، فالمؤمن يعطي ممَّا مكنه الله به، وكذلك يعطيه لأي أحد من دون تحديد جنس أو ديانة المعطى له، وهذا غاية في الكرم وأشمل لجمع أنواع العطاء، والمعطى لهم، فنرى كيف أنَّ الحذف أدى إلى اتساع الدلالة.

---

[1] - النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، (2/ 97)، وعباس حسن، النحو الوافي (2/ 180).

[2] - ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (5/ 424).

[3] - السامرائي، معاني النحو، (2/ 94).

وكذلك يكون في حذف مفعول الفعل المتعدي إلى مفعول واحد، نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى﴾ [طه: 52]، في الآية الكريمة حذف مفعول الفعل ينسى، ليفيد الإطلاق فربنا -جلَّ في علاه-، لا ينسى شيئًا لا قليلًا ولا كثيرًا لا قديمًا ولا حديثًا، لذلك لم يذكر المفعول كي لا يحدده، وإنَّما يتركه على الإطلاق، فتتحقق هذه السعة في الدلالة من خلال هذا الحذف.

ومنه قوله تعالى: ﴿لم يلد ولم يولد﴾ [الإخلاص: 3]، حذف مفعول يلد؛ ليدلَّ على الإطلاق، يقول الدكتور فاضل السامرائي: ((فلم يذكر ما يلد ولو ذكر لفسد المعنى))[1].

ثانيًا:- حذف الحال.

((يجوز حذف الحال إذا دلَّ عليها دليل، وأكثر حذفها حين يكون لفظها مشتقًا من مادة "القول"، ويكون الدليل عليها بعد الحذف هو: "المقول" ...، ومن هذا قوله تعالى في أهل الجنة: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ، سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾[2] ، أي: قائلين: سلام عليكم))[3]، وهذا الحذف لا يعنينا في بحثنا وما يعنينا ما يؤدي إلى التوسعة في المعنى؛ وإنَّما ذكرته لأبيِّن جواز حذف الحال، ومِمَّا ورد فيه الحذف على إرادة التوسعة في المعنى قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إلى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ [المائدة: 6] إذ يقدر حذف الحال على حسب ما يقتضيه الحكم الشرعي فيكون التقدير: إذا قمتم إلى الصلاة (وأنتم محدثون)، وكذلك يستحب الوضوء في حال كون المسلم لديه وضوء من صلاة سابقة[4]، لذا حذف الحال لتتسع الدلالة فتشمل الحالين الواجبة والمستحبة.

ثالثًا:- حذف التمييز.

يُحذَفُ التمييز لأحد سببين، الأول: اختصارًا إذا كان في الكلام ما يدلُّ عليه مثل قولك: عشرونَ. لِمن سأل: كم طالبًا في الصف؟ فيكون على تقدير: عشرون طالبًا. وهذا

---

[1] - السامرائي، معاني النحو، (2/ 96).

[2] - سورة الرعد: (23، 24).

[3] - عباس حسن، النحو الوافي، (2/ 408).

[4] - الألباني، مختصر صحيح الإمام البخاري برقم 128: عن عمرو بن عامر عن أنس قالَ: كانَ النبيُّ - صلى الله عليه وسلم - يتوضَّأُ عندَ كلِّ صَلاةٍ. قلتُ: كيْفَ كنْتُم تصنَعون؟ قالَ: يُجزِئُ أحدَنا الوضوءُ ما لَم يُحْدِثْ (1/ 89).

لا يعنينا في بحثنا، وإنَّما يعنينا السبب الثاني: وهو الحذف لإرادة الإبهام[1] مثل قولك: محمدٌ أكبرُ منك. في هذه الجملة يسودها الإبهام فلا يعرف أكبر منك: سنًا أو حجمًا أو قدرًا..، وهذا الحذف قد يقصد به جميع ذلك فالحذف إذا كان الغاية منه الإبهام اتسع المعنى.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [النور: 45]

نرى في الآية الكريمة قد حذف تمييز العدد المجرور (أربع)، وقد قدره المعربون بأرجل[2]، أي: من يمشي على أربع أرجل، ولا شك في أنَّ هذا التقدير صحيح، ولكن ألَا يوجد في الحيوانات من يمشي على رجليه ويديه معًا؟ كالغورلة والقرد، أليس في حذف التمييز هنا سعة في الدلالة لتشمل كلا النوعين ممن يمشي على أربعة أرجل ومن يمشي على يدين ورجلين؟ فيكون مجموعهما أربعًا أيضًا، فنرى الحذف قد وسَّع الدلالة لتشمل كلا النوعين.

وكذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ﴾ [الأنفال: 65]، نرى في الآية الكريمة حذف تمييز العدد (عشرون) وجعل صفة التمييز المحذوف صفة للعدد، فما هو تقدير التمييز؟ ممكن أن نقدره بـ (مؤمنًا)؛ لأنَّه سبق ذكره بحرض المؤمنين..، وممكن أن نقدره بـ (مقاتلًا)، لأنَّ التحريض على القتال، وفيما أرى والله أعلم أنَّ كلاهما مقصود، فالعشرون هم من المؤمنين المقاتلين، ففي الحذف اختزال صفة أخرى إضافة إلى صفة الصابرين، وهم المقاتلون، ومعلوم أنَّ ليس كل مؤمن مقاتل، فقد يكون الرجل مؤمنًا، ولكنَّه معذور عن القتال، وقد يكون الرجل مقاتلا ولكنه ليس من أهل الإيمان، فقد يقاتل الرجل حمية وليس لله، وعلى هذا فإنَّ الحذف قد وسَّع الدلالة لتشمل المؤمنين المقاتلين.

---

[1] – أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، (4/ 1636)، وأبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، (9/ 270)، والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، (2/ 345).

[2] – بهجت عبد الواحد صالح، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، (8/ 62).

المطلب الثالث

حذف ما يعرب حسب موقعه في الجملة

أولًا:- حذف الصفة.

يؤتى بالصفة لأغراض منها: الإيضاح والبيان والتوكيد وغيرها من الأغراض[1]، فهي فضلة وليست عمدة فإن حذفت لا داعي لتقديرها، ولكن في مواضع لا يستقيم المعنى إلَّا بتقدير صفة محذوفة[2]، وما يدلُّ على المحذوف إمَّا أن يكون داخل النص أو خارجه، فمثال ما كان داخل النص قوله تعالى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: 79]، أي: كل سفينة صالحة، وقد دلَّ على الصفة المحذوفة بداية السياق قوله: "أردت أن أعيبها"، فالملك لا يأخذ السفينة إلَّا إذا كانت صالحة، أمَّا إذا كانت غير صالحة فلا يأخذها، وإلَّا ما فائدة خرق السفينة[3].

أمّا مثال ما كان خارجًا عن النص قول النبي (صلى الله عليه وسلم): ((لَا صَلَاةَ لِجَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ))[4]، ((فإنَّه قد علم جواز صلاة جار المسجد في غير المسجد من غير هذا الحديث. فعلم حينئذٍ أنَّ المراد به الفضيلة والكمال، أي: لا صلاة أفضل أو أكمل لجار المسجد إلَّا في المسجد. وهذا شيء لم يعلم من نفس اللفظ وإنَّما علم من شيء خارج عنه))[5].

وما يدل على المحذوف التنغيم الصوتي وذلك في قولهم: سير عليه ليل. أي: ليل طويل، ويشعر ذلك من خلال مد المتكلم للياء في كلمة "ليل"، مِمَّا يبين المبالغة في الإطالة التي تعوض عن الصفة المحذوفة "طويل"، وهذا الحذف والتعويض عنه بمد الصوت يفيد المبالغة[6].

---

[1] - ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (3/ 191)، و ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (3/ 289).

[2] - ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (3/ 205)، و المراغي، علوم البلاغة البيان، المعاني، البديع، ص(184).

[3] - السامرائي، معاني النحو (2/ 182).

[4] - الحاكم، المستدرك على الصحيحين، رقم الحديث: (898)، (1/ 373).

[5] - عبد العزيز عتيق، علم المعاني، ص(182).

[6] - ابن جني، الخصائص، (2/ 373).

أمَّا الفائدة من الحذف فهي على الأكثر: التفخيم والتعظيم[1]، أو المبالغة في الموصوف، فمن المبالغة ما جاء في الآية الكريمة من حذف صفة السفينة، إذ فيه من تشنيع حال الملك وكأنَّه يأخذ كل سفينة غصبًا لشدة طمعه.

أمَّا التفخيم والتعظيم فكما جاء في الحديث من حذف صفة الصلاة، وذلك لتعظيم أمر صلاة المسجد كأنَّما الذي لا يصلي في المسجد قريب ممن لا يصلي. وذلك لاستدعاء همم المصلين وحثهم للمحافظة على صلاة المسجد.

ومعلوم من هذه التقديرات أهمية حذف الصفة وكيف وسَّع الدلالة بما لم تنله لو ظهرت الصفة.

ثانيًا:- حذف الموصوف.

الأصل في الموصوف أن لا يحذف؛ لأنَّ الصفة تأتي لإيضاحه وبيانه، ولكن إذا قويت الدلالة عليه جاز حذفه ومنه قول أبي ذُؤَيْب الهذلي[2]:

وعليهما مسرودتان قضاهما ... داود أو صنع السوابغ تُبع

أي: دِرْعان مسرودتان. والمراد بالسوابغ: الدُّروع السوابغ[3].

وفائدة حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه يفيد اختصاص الصفة بهذا الموصوف، وكذلك تفيد التوكيد[4] على أنَّ الصفة في هذا الموصوف قوية فيه لذا نابت منابه، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ ﴾ [الحاقة: 11]، فالجارية صفة للسفينة، أو الفُلك كما وردت في غير هذا الموضع من القرآن الكريم، والآية تحكي ما حدث زمن نوح[5] -عليه السلام- لما غرق كلُّ شيء وتوقف عن الحركة في قاع الماء وانقطعت الحياة، بقي شيء واحد يتحرك ويجري، فعند هذا الموضع حذف -جلَّ جلاله- الاسم وأقام الصفة مقام الاسم الموصوف ليدلَّ به على قوة الصفة فيه وليؤكد أن الحركة كانت فقط لهذه السفينة في جريانها بعدما غرق كل شيء وسكن تحت الماء، وفي هذا الحذف

---

[1] - الزركشي، البرهان في علوم القرآن، (3/ 155).

[2] - البيت من الكامل، وهو في ديوان الهذليين (1/ 19).

[3] - ابن يعيش، شرح المفصل، (2/ 253).

[4] - العاني، البنى النحوية وأثرها في المعنى، ص(105).

[5] - الحنبلي، فتح الرحمن في تفسير القرآن، (7/ 143).

توكيد هذه الصفة للسفينة، وأنَّ حذف الاسم الموصوف أقوى في التعبير من الإظهار؛ لأنَّ الصفة نابت منابه فصارت كالعلم له.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: 1]، فالموصوف المحذوف هو النهر بدليل تعريف الصفة بأل "الكوثر"، ولولا هذا التعريف لأفاد لفظ "كوثر" الإطلاق ليشمل جميع أنواع الخير، لأنَّ الكوثر معناه في اللغة الخير الكثير[1]، وفي حذف الموصوف أفاد اختصاص الصفة به، وتأكيد الصفة بالموصوف لما في هذا النهر من الخير الكثير.

ويكثر وقوع حذف الموصوف إذا كان منادى أو مصدرا[2]، فمثال النداء قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَ السَّاحِرُ ﴾ [الزخرف: 49]، أي: يا أيها الرجل الساحر، ومثال المصدر قوله تعالى: ﴿ فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ [التوبة: 82]، المحذوف هو المصدر أي: فليضحكوا ضحكا قليلا، وليبكوا بكاء كثيرا، وهنا إلتفاتة للدكتور فاضل السامرائي: بأنَّ السياق يحتمل أن يكون المحذوف المصدر وكذلك يحتمل أن يكون المحذوف هو الزمن، أي: فليضحكوا زمنًا قليلًا، وليبكوا زمنًا طويلًا، ومعلوم الفرق بين التقديرين فالضحك القليل أو البكاء الكثير، هنا قدر بالمصدر أي: حدث الضحك قليل وكذلك حدث البكاء كثير، ويحتمل زمن الحدث أن يكون قليلًا أو كثيرًا، فلمَّا حذف الموصوف احتمل السياق كلا التقديرين: الحدث والزمن، فيكون من باب التوسع في المعنى، أي: فليضحكوا ضحكًا قليلًا ووقتًا قليلًا، وليبكوا بكاءً كثيرًا ووقتًا كثيرًا[3].

إذن حذف الموصوف يفيد الاختصاص والتوكيد، إلَّا إذا كان الموصوف مصدرًا، فهو من باب التوسعة في المعنى ما بين المفعول المطلق والظرفية.

ثالثًا:- حذف المضاف.

حذف المضاف على قسمين: الأول للاختصار، وذلك إذا دلَّ عليه المعنى نحو قولهم: " هذه الظهر، إنَّما يريد صلاة هذا الوقت، واجتمع القيظ أي: اجتمع الناس في القيظ[4]. وهذا لا يعنينا؛ لأنَّه لا يؤدي إلى اتساع الدلالة.

---

[1] - الشحود، الإعجاز اللغوي والبياني في القرآن الكريم، ص(223).

[2] - عبد العزيز عتيق، علم المعاني، ص(180).

[3] - السامرائي، معاني النحو، (2/ 160).

[4] - المرجع السابق، (3/ 142).

والقسم الآخر: يفيد الإطلاق والعموم، كما يجعل الألفاظ خارجة عن الحقيقة والمألوف: ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ [يوسف: 82] أي: واسأل أهل القرية: حيث أفاد الحذف المبالغة في اتساع السؤال حتى أنَّه يشمل جميع القرية حتى جماداتها، ولو لم يحذف لم يفد هذا الاتساع[1].

ومثله قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ [هود: 46]، فالنحاة يقدرون: إنَّه ذا عمل غير صالح، ولكن الحذف أفاد المبالغة واتساع المعنى بأن جعل ابن نوح قد تحول من ذات إلى مجرد حدث غير صالح فلم يبق فيه شيء من الصلاح[2].

ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: 93]، قال الزمخشري (ت 538ه): ((أي: تداخلهم حبه))[3]، فيكون التقدير: أشربوا حُبُّ العجلِ، لأنَّ العجل لا يشرب في القلب، وإنَّما الحبُّ هو الذي يشرب، وعلى هذا يكون حذف المضاف (حُبُّ) وإقامة المضاف إليه مقامه (العجل)، فيه دلالة على مبالغتهم لحب العجل، فعبَّر عن إشراب حبه بإشرابه مباشرة، فيكون مبالغة لوصف حالهم في حبهم له، والاعتكاف على عبادته.

رابعًا:- حذف المستثنى منه، وهو ما يُسمَّى بـالاستثناء المفرَّغ.

الاستثناء المفرغ: وهو ما يشترط فيه شرطان: الأوَّل: حذف المستثنى منه، والآخر: أن يكون الكلام غير موجب[4]، فتقول: ما حضرَ إلَّا خالدٌ. وأصل الجملة : ما حضر الرجالُ إلَّا خالدٌ، أو ما حضر العمال إلَّا خالد.

وعند حذف المستثنى منه يخرج إلى فائدة العموم في النفي فيكون النفي فيه أعم من الذكر[5]، ففي جملة ما حضر إلَّا خالد، النفي فيه أعم فهو ينفي جميع أنواع الحضور: سواء من الرجال أو العمال أو أيٍّ أحد غيرهم. والأمثلة على ذلك كثيرة، ومنها قوله

---

[1] – السامرائي، معاني النحو، (3/ 142)، والعاني، البنى النحوية وأثرها في المعنى، ص(99).

[2] – ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (3/ 177)، وابن عاشور، التحرير والتنوير، (12/ 86).

[3] – الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، (1/ 166).

4 – عباس حسن، النحو الوافي، (2/ 317).

5 – السامرائي، معاني النحو، (2/ 249).

تعالى: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ ﴾ [البقرة: 9]، فقد نفى الله -تعالى- خداع المنافقين نفيًا عامًا وأثبت أنهم يخدعون أنفسهم، وفيه تهكم عليهم بأنَّهم أرادوا خداع الله -سبحانه وتعالى- والمؤمنين وقد ردَّ الله كيدهم؛ لأنَّه مطلع على القلوب، كما أنَّه عرَّف رسوله أسماء المنافقين وبيَّن الرسول علامات المنافقين كي يكونوا معروفين بين الناس.

وقد يرد الاستثناء المفرغ في الإيجاب وهو على خلاف الأصل والغاية منه المبالغة بشرط أن يكون المعنى فيه مستقيمًا[1]، فتقول: ضربني إلَّا محمد. ففيه مبالغة أنَّ الجميع حصل منهم الضرب باستثناء محمد. وقد ورد في الفصيح كما في قوله تعالى: ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: 45] في سياق الآية الكريمة استثناء مفرغ موجب[2] إذ إنَّ الصلاة كبيرة إلَّا على الخاشعين، ولا يوجد المستثنى منه وهذا يخرج للمبالغة ولكن على خلاف الأصل الذي يبالغ في النفي، وإنَّما هنا بالغ في إثبات أنَّ هذا العمل كبير على أي أحد ولم يذكر من أصناف البشر أو غيرهم من المكلفين بالعبادة ليجعله عامًا شاملًا، ثم استثنى الخاشعين.

ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿لَتَأْتُنَّنِي بِهِ إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ ﴾ [يوسف: 66]، في الآية الكريمة استثناء مفرَّغ بعد الإيجاب[3]، حيث أن المستثنى هو المصدر المؤول (الإحاطة) والمستثنى منه محذوف من الكلام، والآية غير مسبوقة بنفي أو شبه النفي، وهذه الآية الكريمة تتحدث عن موقف يعقوب - عليه السلام- مع أبنائه، عندما طلبوا من أبيهم أن يأخذوا أخا يوسف معهم، وكان غير واثق بهم؛ لِمَا فعلوا مع يوسف من قبل لذلك طلب منهم موثقًا من الله -جلَّ شأنه- أن يأتوا به، ثم استثنى الإحاطة بهم، وفي هذا النوع مبالغة في فعل الإتيان أي: لتأتني به حيث أكد الفعل باللام، ثم حذف المستثنى منه، ليوسع دائرة دلالة الإتيان به، ثم استثنى منها الإحاطة وتكون الإحاطة بهم أي: بجميعهم.

---

1 - المرجع السابق، (2/ 248).

2 - عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، (1/ 7).

3 - المرجع السابق، (1/ 7).

الخاتمة

الحمد لله على الانتهاء، كما حمدت الله على الابتداء، وأصلي على خاتم الأنبياء (محمد) ما تلألأ نجم في السماء، وعلى آله الأتقياء، وصحبه الأنقياء. وبعد:

كان الاطلاع على مؤلفات النحويين للبحث في دلالات الحذف من الفائدة بمكان يستحق العناء، وذكره لطلبة العلم للانتفاع مما أورده علماؤنا الأجلاء خدمة للغة القرآن الكريم، ولطلبة العلم؛ لتحصيل الفائدة، فكان من نتائج هذا الجهد المتواضع الوصول إلى جواب الأسئلة التي طُرِحت في المقدمة وهي:

أولا:- نعرف أن هناك حذف في الجملة من خلال:

1- الصنعة النحوية:

أ- غالبًا ما يكون في حذف ركن من أركان الجملة، نحو: مبتدأ بدون خبر، أو فعل بدون فاعل، أو بنقص عنصر من عناصر الجملة الأخرى، نحو: فعل متعد بدون مفعول به، أو مفعول به بدون فعل.

ب- قد تكون العناصر مكتملة، ولكن هناك إشارة نحوية لمحذوف، مثل تعريف ما حقه التنكير، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾، فالكوثر معرَّف بأل؛ ليدل على محذوف موصوف به وهو النهر، أو حذف التنوين في المضاف النكرة مع عدم وجود المضاف إليه في الجملة، نحو: مِن قبلُ، أي: من قبل ذلك.

ت- مخالفة قاعدة نحوية: نحو: لا يجوز الإخبار عن الذات بالمصدر، وقد ورد الإخبار عن الذات بالمصدر فقدروا محذوفًا كي يستقيم المعنى، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾، فالنحاة يقدرون: إنَّه ذا عمل غير صالح.

2- معنى السياق أو النص، وحسب اطلاعي رأيته على الأكثر في الفضلة، كالصفة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ ﴾، معنى السياق كشف عن محذوف وهو (السفينة) أمَّا الجارية فهي صفة لها، وقد أقيمت مقام الاسم.

وكذلك من الفضلة المفعول به المضاف نحو قوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾، إذ حذف المفعول به المضاف (حب) وأقام المضاف إليه مقامه (العجل). وما كشف عن المحذوف هو السياق اللغوي؛ لأنَّ العجل لا يُشرب في القلب.

ثانيًا:- لتقدير المحذوف لابدَّ من مراعاة ما يلي:

1- السياق اللغوي في النص إذ يدلُّ على المحذوف كي يستقيم المعنى، ويظهر المراد من الحذف.

2- السياق اللغوي الخارج عن النص. مثاله قول النبي (صلى الله عليه وسلم): ((لَا صَلَاةَ لِجَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ)) ، ((فإنَّه قد علم جواز صلاة جار المسجد في غير المسجد من غير هذا الحديث)).

3- الحال أو المقام، فقد يدل به على محذوف كأن يقال للذي يحمل شهادة النجاح: مباركٌ، أي: نجاحك مبارك.

4- التنغيم الصوتي، نحو: سرت ليلًا. مع المد في كلمة ليل ليدل به على صفة محذوفة وهي طويل.

ثالثًا:- المعاني المتحصل عليها من دلالة حذف الأسماء هي:

1- المبالغة.
2- الإطلاق والعموم.
3- بيان الأهمية.
4- السعة في تعدد المعاني.
5- التحقير.
6- التعظيم.
7- العلم بالفاعل (عندما يختص الفعل به).
8- الخوف من الفاعل.
9- الخوف على الفاعل.
10- الإبهام، وهو خلاف الإيضاح.

11- **الاستهجان.**

12- **التهويل.**

13- **التوكيد، والاختصاص.**

14- **خروج الألفاظ عن الحقيقة والمألوف.**

رابعًا:- لم يجد الباحث فيما اطلع عليه توسعة في دلالة حذف المجرورات سواء في المجرور بحرف جر، أو المجرور بالإضافة.

قائمة المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم.
2. ابن الأثير، ضياء الدين نصر الله بن محمد (المتوفى: 637هـ)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، المحقق: أحمد الحوفي، د. ط، (دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة ـ القاهرة، د. ت).
3. ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (المتوفى: 646 هـ)، الكافية في علم النحو، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، ط1، (مكتبة الآداب – القاهرة، 2010م).
4. ابن الخباز، أحمد بن الحسين ، توجيه اللمع، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر، ط2، (دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - جمهورية مصر العربية، 1428هـ - 2007م).
5. ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد (المتوفى: 567هـ)، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق ودراسة: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق)، د. ط، (د.ن، 1392هـ - 1972م).
6. ابن عاشور، محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، د. ط، (دار سحنون للنشر والتوزيع - تونس –1997م).
7. ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام الأندلسي المحاربي (المتوفى: 542هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط1، (دار الكتب العلمية – بيروت، 1422هـ).
8. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : 769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20، (دار التراث - القاهرة، ، 1400هـ - 1980م).

9. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : 769هـ)، المساعد على تسهيل الفوائد، المحقق: د. محمد كامل بركات، ط1، (جامعة أم القرى - دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة، 1405هـ).

10. ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ)، مقاييس اللغة، المؤلف: المحقق: عبد السلام محمد هارون، د. ط، (دار الفكر، 1399هـ - 1979م).

11. ابن قيم الجوزية، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب (المتوفى 767هـ)، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، المحقق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، ط1 (أضواء السلف – الرياض، 1373هـ - 1954م).

12. ابن مالك جمال الدين ، محمد بن عبد الله الطائي الجياني (المتوفى: 672هـ)، شرح التسهيل، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط1، (هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1410هـ - 1990م).

13. ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، (المتوفى: 761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، د. ط، (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د. ت).

14. ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي (المتوفى: 643هـ)، شرح المفصل، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط1، (دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1422هـ - 2001م).

15. الأبياري، إبراهيم بن إسماعيل (المتوفى: 1414هـ)، الموسوعة القرآنية، د. ط، (مؤسسة سجل العرب، 1405هـ).

16. أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ط5، (عالم الكتب، 1998م).

17. الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: 905هـ)، التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ط1، (دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، 1421هـ- 2000م).

18. الإستراباذي، محمد بن الحسن السمنائي النجفي الرضي، شرح الرضي على الكافية ، المحقق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، يحي بشير مصطفى، ط1، (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1417ه- 1966م).

19. الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري (المتوفى: 1420هـ)، مختصر صحيح الإمام البخاري، ط1، (مكتَبة المَعارف للنَّشْر والتوزيع، الرياض، 1422 هـ - 2002 م).

20. الأندلسي أثير الدين، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان (المتوفى: 745 هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، المحقق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، ط1،(مكتبة الخانجي بالقاهرة ، 1418هـ - 1998م).

21. الأندلسي أثير الدين، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان (المتوفى: 745هـ)، البحر المحيط في التفسير، المحقق: صدقي محمد جميل، د. ط، (دار الفكر – بيروت، 1420هـ).

22. الأندلسي أثير الدين، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان (المتوفى: 745هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، المحقق: د. حسن هنداوي، ط1، (دار القلم - دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، د.ت).

23. الأندلسي شهاب الدين، أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأبَّذي (المتوفى: 860هـ)، الحدود في علم النحو، المحقق: نجاة حسن عبد الله نولي، د. ط، (الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1421هـ/2001م).

24. البغدادي، عبد القادر بن عمر (المتوفى: 1093هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط4، (مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ - 1997م).

25. البغدادي، عبد القادر بن عمر (المتوفى: 1093هـ)، شرح أبيات مغني اللبيب، المحقق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، ط1 (دار المأمون للتراث، بيروت، 1414ه)ـ.

26. بهجت عبد الواحد صالح، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، ط2، (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 1418هـ).

27. جار الله الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي (المتوفى: 538هـ)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، د. ط، (دار إحياء التراث العربي – بيروت، د. ت).

28. الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (المتوفى: 471هـ) دلائل الإعجاز، المحقق: ياسين الأيوبي، ط1، (المكتبة العصرية- الدار النموذجية، د. ت).

29. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (المتوفى: 393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، (دار العلم للملايين – بيروت، 1407هـ - 1987م).

30. الحنبلي، مجير الدين بن محمد العليمي المقدسي (المتوفى: 927 هـ)، فتح الرحمن في تفسير القرآن، المحقق: نور الدين طالب، ط1، (دار النوادر، 1430هـ - 2009م).

31. الدعاس، أحمد عبيد- أحمد محمد حميدان - إسماعيل محمود القاسم، إعراب القرآن للدعاس، ط1 (دار المنير ودار الفارابي – دمشق، 1425ه)ـ.

32. الدمشقي، عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني (المتوفى: 1425هـ)، البلاغة العربية، ط1، (دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت ، 1416هـ - 1996م).

33. الزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: 1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، د. ط، (دار الهداية، د. ت).

34. الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (المتوفى: 794هـ)، البرهان في علوم القرآن، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، (دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي، 1376هـ - 1957م).

35. الزمخشري جار الله، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، (المتوفى: 538هـ)، تفسير الزمخشري، المسمى (الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل)، ط3، (دار الكتاب العربي – بيروت، 1407هـ).

36. السامرائي، د. فاضل صالح، معاني النحو، ط1، (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، 1420هـ - 2000م).

37. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر (المتوفى: 180هـ)، الكتاب، المحقق: عبد السلام محمد هارون، ط3، (مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ - 1988م).

38. السيوطي جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، (المتوفى: 911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، المحقق: عبد الحميد هنداوي، د. ط، (المكتبة التوفيقية – مصر، د. ت).

39. الشحود، علي بن نايف، الإعجاز اللغوي والبياني في القرآن الكريم، د. ط ،(د. ن، ، د. ت).

40. الشعراء الهذليون، ديوان الهذليين، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي، د. ط، (الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة - جمهورية مصر العربية، 1385هـ - 1965م).

41. الصافي، محمود بن عبد الرحيم (المتوفى: 1376هـ)، الجدول في إعراب القرآن، ط4، (دار الرشيد، دمشق - مؤسسة الإيمان، بيروت، 1418هـ).

42. الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي (المتوفى: 1206هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، ط1، (دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى 1417هـ -1997م).

43. الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي (المتوفى: 360هـ)، المعجم الأوسط، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، د. ط، (دار الحرمين – القاهرة، د. ت).

44. عباس حسن (المتوفى: 1398هـ)، النحو الوافي، ط15، (دار المعارف، د. ت).

45. عبد العزيز عتيق (المتوفى: 1396 هـ)، علم المعاني، ط1، (دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، 1430هـ - 2009م).

46. العلوي الهرري الشافعي، محمد الأمين بن عبد الله الأرمي ، تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، إشراف ومراجعة: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي، ط1، (دار طوق النجاة، بيروت – لبنان، 1421هـ - 2001م).

47. علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، د. ط، (دار غريب للطباعة والنشر- القاهرة، 2007م).

48. العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى (المتوفى: 855هـ)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، ط1، (دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، 1431هـ - 2010م).

49. الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري (المتوفى: 170هـ)، العين، المحقق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، د. ط، (دار ومكتبة الهلال، د. ت).

50. لجنة من علماء الأزهر، المنتخب في تفسير القرآن الكريم، ط18، (المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - مصر، طبع مؤسسة الأهرام، 1416هـ - 1995م).

51. المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس (المتوفى: 285هـ)، المقتضب،المحقق: محمد عبد الخالق عضيمة، د. ط، (عالم الكتب - بيروت، د. ت).

52. محمد بن محمد حسن شُرَّاب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، ط1، (مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، 1427هـ- 2007م).

53. محمد عبد الخالق عضيمة (المتوفى: 1404هـ)، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تصدير: محمود محمد شاكر، د. ط، (دار الحديث، القاهرة، د. ت).

54. محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (المتوفى : 1403هـ)، إعراب القرآن وبيانه، ط 4، (دار الإرشاد للشؤون الجامعية - حمص - سورية، 1415ه)ـ.

55. المرادي المصري المالكي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ (المتوفى: 749هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، المحقق: د. فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، ط1، (دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1413هـ - 1992م).

56. المراغي، أحمد بن مصطفى (المتوفى: 1371هـ)، علوم البلاغة البيان، المعاني، البديع، د. ط (د. ن ، د. ت).

57. مناهج جامعة المدينة العالمية، الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم، د. ط، (جامعة المدينة العالمية، د. ت).

58. الموصلي، أبو الفتح عثمان بن جني (المتوفى: 392هـ)، الخصائص، ط4، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، د. ت).
59. النجار، محمد عبد العزيز، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ط1، (مؤسسة الرسالة، 1422هـ - 2001م).
60. النيسابوري، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني (المتوفى: 405هـ)، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، (دار الكتب العلمية – بيروت، 1411ه – 1990م).

.....

الرسائل والأطاريح الجامعية

1. العاني، أحمد عبدالله حمود، البنى النحوية وأثرها في المعنى، أطروحة دكتوراه، إشراف الدكتوره هدى محمد صالح، جامعة بغداد، كلية الآداب 2003م.
2. العريفي، سيف بن عبد الرحمن بن ناصر، شرح كتاب سيبويه للرماني، المؤلف: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (296 - 384 هـ)، أطروحة دكتوراة إشراف: د تركي بن سهو العتيبي، الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - المملكة العربية السعودية، 1418 هـ - 1998م.